

أبنان اليمن وحب الأسرة
طليب أبقار
طارح و ميبتر

طليب الأسرة FAMILY MILK
أبنان اليمن YEMEN MILK

طبيعي 100%
ينتج يوميا

المؤسسة الاقتصادية اليمنية
Yemen Economic Corporation
قطاع الرخود الانتاجية

www.yeco.biz
PSC 067 2333.biz

ميزان الكلام



من صح فكره أتاه الإلهام،
ومن دام اجتهاده أتاه التوفيق

وصفه بخبر مدسوس لا يتفق مع نهج وسياسة الصحيفة

رئيس تحرير (الطريق) يعتذر للقراء



و نهج صحيفة (الطريق) وقناعة رئيس التحرير وهبة التحرير. وقال الزميل أيمن محمد ناصر إنه ومن خلال صحيفة (14 أكتوبر) يتقدم بالاعتذار للقراء الكرام عن هذا الخطأ غير المقصود.

الطريق

عدن/ 14 أكتوبر؛
أعرب الزميل/ أيمن محمد ناصر رئيس تحرير صحيفة (الطريق) عن بالغ الأسف لنشر خبر مدسوس في الصفحة الأولى من العدد رقم (686) الصادر يوم أمس الأحد الموافق 20 فبراير 2010م تحت عنوان (مكمنة استئناف لمحج قضية الإعلامي آيا غانم للحكم). وأعاد الزميل/ أيمن أسباب ما حدث إلى غيابه عن مدينة عدن وعدم إشرافه على عدد الأمس وذلك بسبب تواجده في صنعاء لحضور جلسة بمحكمة الصحافة والمطبوعات في أمانة العاصمة، مؤكدا عدم اتفاق بعض الألفاظ والعبارات الواردة في الخبر مع سياسة

بدء ورشة عمل خاصة بالحد من ظاهرة عمل الأطفال



من فعاليات ورشة العمل الخاصة بالحد من ظاهرة عمل الأطفال

إلى ذلك أوضحت الدكتورة شذى الجندي مسؤولة البرنامج الإقليمي أن هناك علاقة تربط البرنامج بالحكومة اليمنية ممثلة بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والتي تعمل سويا من أجل تحقيق الأهداف التي بني من أجلها البرنامج. وتهدف الورشة إلى إسباب المشاركين مهارات متعددة في كيفية التعامل مع قضايا الأطفال. ويتلقى المشاركون في الورشة على مدى ثلاثة أيام متواصلة عددا من أوراق العمل منها التشريعات الوطنية المنظمة لعمل الأطفال ومواءمتها للاتفاقيات الدولية ودور منظمات المجتمع المدني في مواجهة الظاهرة بالإضافة إلى الاستراتيجيات الوطنية ودور الحكومة في الحد من ظاهرة عمل الأطفال والإستراتيجية الوطنية للحد من ظاهرة عمل الأطفال بالإضافة إلى ورقة عمل حول خدمات الرعاية الاجتماعية المقدمة للأطفال العاملين وكذا مشكلات ووضع عمل الأطفال في محافظة عدن. حضر الورشة الأخ أيوب أبو بكر مدير عام مكتب الشؤون الاجتماعية بعدن وعدد من المسؤولين في المحافظة.

عدن/ مصطفي شاهر؛
بدأت أمس في عدن فعاليات ورشة العمل عن الحشد والمناصرة لقضايا عمل الأطفال والتي تنظمها وحدة مكافحة عمل الأطفال بالتعاون مع منظمة العمل الدولية وبمشاركة (35) من مختلف الجهات المعنية بقضايا الأطفال وبحضور الأخ سلطان الشعبي وكيل محافظة عدن والأخ عبده محمد الحكيمي وكيل أول وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل. وقد التقى الأخ عبده محمد الحكيمي وكيل أول وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل كلمة أشار فيها إلى التزام اليمن الكامل بالاتفاقيات التي وقعتها مع المنظمات الدولية خصوصا اتفاقيتي العمل الدولية رقم (182) الخاصة بحظر أسوأ أشكال عمل الأطفال والاتفاقية رقم (138) الخاصة بالحد الأدنى لسن العمل. من جانبه أشار الأخ/ سلطان الشعبي وكيل محافظة / عدن إلى دور الحكومة والخاص بالحد من ظاهرة عمل الأطفال وتحقيق الاستقرار الاجتماعي والنفسي والمساهمة في توفير الرعاية والاهتمام بالطفل حتى يتمكن من أداء دورة في بناء المجتمع.

**استهداف مؤسسة الجيش
استهداف للوطن**

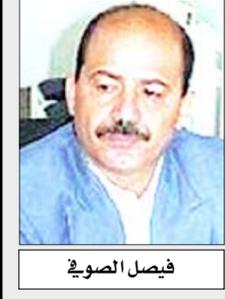


عديروس نورجي

المسلحة والأمن يؤكد أن هذه المؤسسة هي وحدها حزب الأحزاب، وفي الانتماء إليها تتلاشى كل الفوارق بحيث يصبح الوطن ولا شيء سواه مرجعية الجميع، ويكون التوجه صوب المجتمع بمنظور العدل بعيدا عن أية اعتبارات هو الاشتغال الصحيح والهاجس الأول الذي ينطلق في ضوء أبناء القوات المسلحة والأمن خدمة للوطن وحفاظا على وحدته وأمنه واستقراره. وعلى هذا الأساس يبدو جليا كم هو مخز في حق البعض اشتغالهم الرامي للانتقاص من شأن مؤسسة الجيش والتقليل من أدوارها الوطنية وجهودها والأمنية والدفاعية، فارتباط أبناء القوات المسلحة والأمن بالنسيج الاجتماعي الشامل وتجسيدهم الدقيق لتجليات الوحدة الوطنية يكفي للتأكيد على كيد اشتغال البعض إعلاميا ليس عداء للمؤسسة الأمنية والعسكرية فحسب، وإنما الوطن على اتساعه شمالا وجنوبا وغربا وشرقا، كون أبناء القوات المسلحة والأمن يمثلون النسيج الاجتماعي اصدق تمثيل. يبقى التأكيد إذا على أنه بقدر ما تعنيه مؤسسة الجيش بوصفها حقيقة الوحدة الوطنية الكبرى فإن استهدافها أكبر من اشتغال فردي مؤقت، ففي القصة خفايا ستكشف عن عمل ممنهج ومدروس قوامه الانطلاق من أجل تحقيق غاياته الكيدية للوطن باستهداف البنية الوحديية لليمن، ومن ركبها الوثيق وقاعدتها الأساسية.. إنها مسالة وطن أولا وأخيرا.

استهداف مؤسسة الجيش إعلاميا وعبر العديد من الكتابات والتناولات الصحفية يعكس خفايا وتوجهات بعض الكتاب والصحفيين ومن يقفون وراءهم، وكذلك الوسائل ومالكيتها ونشرها، والرامية إلى الانتقاص من الوطن والإضعاف من شأن وحدته الوطنية، وتماسك نسيجه الاجتماعي... المسألة أكبر من مجرد تبني موقف كيدي ضد المؤسسة الأمنية والعسكرية، وتحقق كون الجيش يعكس في تنوع منسبييه وتوليفة أفراده، وما ينطوي عليه من تمثيل كامل لمختلف مناطق اليمن من شماله إلى جنوبه ومن شرقه إلى غربه.. إن تحقق هذا التنوع بين أبناء القوات المسلحة يعني أن هذه المؤسسة هي النموذج الصادق على الوحدة الوطنية، وفيها التمثيل الحقيقي لكل اليمنيين بمختلف تبايناتهم الجغرافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية، إذ أن ذوبان كل الفوارق وفق التمثيل المتساوي لمختلف مناطق اليمن غير متحقق بشكل دقيق إلا في المؤسسة الأمنية والعسكرية، ومن هنا فإن استهدافها يعني بكل بساطة استهداف الوحدة الوطنية بكل ما تنطوي عليه الكلمة من معان. وفي السياق تجدر الإشارة إلى أن الأبعاد التمييزية التي تصاحب الاشتغال الحزبي في ظل التعددية، بمعنى وضع كل حزب مقومات خاصة من خلالها يتم تمييز المنتسبين لهذا الحزب عن الآخر.. إن غياب هذه الأبعاد عن أبناء القوات

عام على اتفاق فبراير



فيصل الصويغ

بحلول يوم غد سيكون (اتفاق 23 فبراير 2009م) قد بلغ عامه الأول دون أن تنفذه الأطراف التي صنعته وارتضت به.. اكتفت فقط بتأجيل الانتخابات النيابية والتعميد لمجلس النواب عامين كاملين.. وللذين لم يعودوا يتذكرون ذلك الاتفاق، نقول إن الحزب الحاكم وأحزاب المشترك التي لها تمثيل نيابي اتفقوا على أنه لكي يتم تهيئة أجواء ملائمة للانتخابات التشريعية القادمة بمشاركة الجميع لابد من إجراء إصلاحات أولا ولأن الوقت غير كاف لعدها في ابريل 2009م لابد من تجديد ولاية مجلس النواب القائم حولين كاملين لإتمام الرضاة، بحيث يتم خلال هذه الفترة إجراء تعديلات دستورية لتطوير النظام السياسي والنظام الانتخابي بما في ذلك القائمة النسبية وتعديل قانون الانتخابات وبموجبه يعاد تشكيل اللجنة العليا للانتخابات على أن يتم ذلك بعد إشراك جميع الأحزاب والمنظمات الفاعلة في حوار حول تلك القضايا وإقرارها. وما حدث بالضبط هو اتفاقهم على تعديل المادة تعديل المادة 65 من الدستور مجلس النواب حولين إضافيين وما أن انتهوا من إبرام هذه الصفقة حتى تفرقوا أيدي سبأ فانتقل كل طرف إلى أرضيته المتصلبة يتبادلون الاتهامات.. انتم تخليتم عن الاتفاق، قال بل أنتم.. سنة كاملة وهم في «انتم قال أنتم» دون أن يملوا من ترديد العبارات نفسها حول اتفاق كان يمكن تنفيذه خلال أشهر وليس خلال عام أو عامين لو كانوا يتحلون بمسؤولية وطنية.. ولأن بعد مرور عام على الاتفاق لا يبدو أنه عند مدخل العام الثاني موضوعا للاهتمام الحقيقي، وقد سمعت قبل يومين أحدهم يؤكد أن القوم سوف يعودون للحوار والعمل من أجل تنفيذ ذلك الاتفاق بمجرد الانتهاء من تطبيع الأوضاع في صنعاء، وهذا عجيب، إذ أن تطبيع الأوضاع هناك سيستغرق وقتا طويلا قد لا يقل عن فترة الشهر السبعة للحرب، حتى لو تم التطبيع في شهر فما الذي يضمن عدم تمسك المعارضة بشرطها بأن لا يتم الحوار إلا بعد تهيئة الأوضاع في الجنوب على سبيل المثال؟

المؤتمر الشعبي الحاكم هو الخاسر الأكبر في عدم تنفيذ الاتفاق في موعده، إذ بعد ذلك سيقع في ورطة دستورية إذا لم تجر انتخابات تشريعية في ابريل 2011م.. وقد قلت مرارا إن التوافق بين الأطراف السياسية بشأن إجراء تلك الإصلاحات والتعديلات الدستورية والقانونية ضروري، لكن إذا كان الطرف الآخر يرفض الحوار حولها ويبتجها اتجاها مختلفا ويشكل لذلك لجان تشاور وحوار خاصة به، فما الذي يمنع الحزب الحاكم من أن يدير عملية حوار مع شركائه والأحزاب الأخرى التي أعلنت قبول الحوار معه من خارج كتلتى المشترك والمواالة، بهدف تنفيذ بنود الاتفاق، وفي الأخير بيده كافة الأدوات التي تضع نتائج الحوار حول تلك الإصلاحات والتعديلات موضع التطبيق.

إعلان